16 November 2020
Arabic

الدورة الخامسة والسبعون

اللجنة الثالثة

البندان 72 (ج) و 141 من جدول الأعمال
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان
والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين
الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021

حالة حقوق الإنسان لمسلمي الروهينغيا وغيرهم من الأقليات في ميانمار

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار [A/C.3/75/L.34](#)

بيان مقدم من الأمين العام وفقا للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة

أولا - الطلبات الواردة في مشروع القرار

1 - بموجب أحكام الفقرة 21 من منطوق مشروع القرار [A/C.3/75/L.34](#)، تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام ما يلي:

- (أ) أن يواصل بذل مساعيه الحميدة ويتابع مناقشاته بشأن ميانمار، مع إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وأن يعرض على حكومة ميانمار تزويدها بالمساعدة؛
- (ب) أن يمدد فترة تعيين المبعوثة الخاصة لميانمار وأن يقدم تقرير المبعوثة الخاصة الذي يغطي جميع المسائل ذات الصلة المطروحة في القرار إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين؛
- (ج) أن يقدم كل ما يلزم من مساعدة لتمكين المبعوثة الخاصة لميانمار من الاضطلاع بولايتها بفعالية وأن يقدم تقريرا إلى الدول الأعضاء مرة كل ستة أشهر، أو حسب ما تقتضيه الحالة على أرض الواقع؛



(د) أن يحدد السبل التي يمكن من خلالها للمكلفين الحاليين بالولايات زيادة فعالية التنفيذ في المجالات الواقعة في نطاق مسؤولية كل منهم فيما يتعلق بميانمار، وكفالة تحقيق التكامل بين أعمالهم من خلال التنسيق المعزز؛

(هـ) أن يكفل أن تتضمن جميع البرامج القطرية نهجاً قائماً على حقوق الإنسان وأن تخضع لإجراءات بذل العناية الواجبة؛

(و) أن يداوم على إطلاع مجلس الأمن على الحالة في ميانمار مع موافاته بتوصيات محددة للعمل من أجل حل الأزمة الإنسانية وتشجيع العودة الآمنة والكرامة والطوعية والمستدامة للاجئين والأشخاص المشردين قسراً من طائفة الروهينغيا وضمان محاسبة المسؤولين عن الفظائع الجماعية وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان؛

(ز) أن يدعم تنفيذ توصيات البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ميانمار، والمساعدة في عمل الآلية المستقلة الجارية؛

(ح) أن ينفذ التوصيات الواردة في تقرير التحقيق المستقل في عمل الأمم المتحدة في ميانمار خلال الفترة من عام 2010 إلى عام 2018 تنفيذاً كاملاً.

2 - وبموجب أحكام الفقرة 22 من منطوق مشروع القرار، تطلب الجمعية العامة إلى المبعوثة الخاصة مواصلة المشاركة من خلال جلسة تحاور في الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة.

ثانياً - العلاقة بين الطلبات المقترحة والميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021

3 - تتصل الأنشطة المشار إليها في مشروع القرار بالبرنامج الفرعي 1، منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها، المدرج في إطار البرنامج 2، الشؤون السياسية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect.3))، وبالباب 3، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect. 3)/Add.2).

ثالثاً - الأنشطة التي ستنفذ من خلالها الطلبات المقترحة

4 - عملاً بالفقرة 21 (ب) من منطوق مشروع القرار، سيقوم الأمين العام بتمديد فترة تعيين المبعوثة الخاصة لميانمار، التي ستتولى الاضطلاع بالأعمال المتصلة بالمساعي الحميدة للأمين العام. وبناءً على ذلك، يفترض أن يكون مكتب المبعوثة الخاصة بمثابة بعثة سياسية خاصة تدخل ضمن إطار المجموعة المواضيعية الأولى وهي مجموعة المبعوثين والمستشارين والممثلين الخاصين والشخصيين للأمين العام.

5 - وستواصل المبعوثة الخاصة أداء عملها على أساس فترة الاستخدام الفعلي، وستحصل على الدعم من فريق صغير كائن في ناي ببي تاو وفي المقر.

6 - وسيواصل المكتب العمل مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك حكومة ميانمار، لتقديم المساعي الحميدة للأمين العام والتشجيع على إحراز تقدم في مجال التحول الديمقراطي، ولا سيما عقب الانتخابات العامة التي جرت في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وفي مجال المساءلة. وسيواصل المكتب، بوجه خاص، العمل على تعزيز التماسك الاجتماعي وإيجاد حل لأوضاع طائفة الروهينغيا والأقليات الأخرى. وفي هذا السياق، وتمشياً مع توصيات اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين، ستبذل المبعوثة

الخاصة الجهود اللازمة لتحقيق تقدم واضح عقب الانتخابات نحو حصول طائفة الروهينغيا على الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية الواجبة لها. وستواصل المبعوثة الخاصة جهودها لدعم إيجاد حلول دائمة لمن شردتهم أعمال العنف والدعوة إلى تلك الحلول. وستبذل جهوداً مماثلة لتهيئة الظروف المواتية لعودة هؤلاء إلى أماكنهم الأصلية أو الاختيارية عودة طوعية دائمة تحفظ كرامتهم وتضمن سلامتهم، بسبل منها معالجة الأسباب الجذرية والتوسع في المشاريع الإنمائية في ولاية راخين، وهي واحدة من أفقر الولايات في ميانمار. وفي هذا الصدد، ستعمل المبعوثة الخاصة بالتعاون الوثيق مع الجهات المعنية الرئيسية، ولا سيما المنظمات الإقليمية بما فيها رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

7 - وسعيًا إلى تحسين ظروف معيشة أفراد طائفة الروهينغيا وغيرهم ممن يقيمون في بنغلاديش وميانمار، سيعمل المكتب مع المسؤولين والجهات الفاعلة المعنية داخل ميانمار وخارجها من أجل إيصال المساعدة الإنسانية من غير قيود وإجراء حوار مطرد بين سلطات ميانمار واللجانين، وتنفيذ غير ذلك من تدابير بناء الثقة. وستقوم المبعوثة الخاصة إضافة إلى ذلك بدعم جهود المجتمع الدولي لتقديم الدعم السياسي والمالي المستمر إلى بنغلاديش في إدارتها لهذه الأزمة المتعددة الأبعاد. وستعمل في هذا الصدد من أجل التنفيذ الفعال والشامل لتوصيات اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين، وستساعد على تعبئة الدعم المنسق على نطاق المنظومة الذي ستقدمه المنظمة في هذا الصدد. وفي إطار هذا الجهد، ستساعد المبعوثة الخاصة في إحراز تقدم في تنفيذ مذكرة التفاهم التي وقعتها حكومة ميانمار ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 6 تموز/يوليه 2018 بشأن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة من أجل تهيئة الظروف المواتية لعودة اللاجئين من بنغلاديش عودة طوعية وآمنة ومستدامة وإعادة إدماجهم في ولاية راخين. وسيشمل ذلك الدعوة إلى توسيع نطاق الوصول إلى المزيد من المواقع المشمولة بالمشاريع السريعة الأثر التي تنص عليها المذكرة وترمي إلى دعم تعافي جميع المجتمعات المحلية وتنميتها القائمة على القدرة على الصمود في ولاية راخين. وقد تم تمديد المذكرة حتى حزيران/يونيه 2021.

8 - وفيما يتعلق بالمصالحة الوطنية، سيواصل مكتب المبعوثة الخاصة دعوة جميع الأطراف إلى التحلي بضبط النفس وتجنب الأعمال التي من شأنها إزالة مكاسب عملية السلام، مع العمل في الوقت ذاته على كفالة الحماية والاستفادة للمدنيين المحتاجين بالنظر إلى ما لذلك من أهمية بالغة في بذل جهود أكبر من أجل عملية سلام أشمل. وفي سياق الوضع بعد إجراء الانتخابات، سيقوم المكتب بالتشديد على أهمية أن يتخذ جميع قادة ميانمار موقفاً موحدًا قويا ضد التحريض والكراهية، وهو نهج يتعين أن يترافق مع التشجيع على توسيع نطاق التحول الديمقراطي من حيث شموله وشفافيته وإمكانية المشاركة فيه فيكون بمثابة حدث وطني يحقق الوحدة. وستعمل المبعوثة الخاصة على قيادة جهود منظومة الأمم المتحدة بما يمكن الجهات الوطنية المعنية من العمل مع مختلف كيانات الأمم المتحدة بالموارد والأدوات المتوافرة لدعم جهود المصالحة الوطنية.

9 - ولضمان التنسيق الوثيق مع الجهات المعنية الرئيسية في ميانمار، سيظل مقر المكتب قائماً في ناي ببي تاو. أما هيكله الصغير في نيويورك فسيتيح مواصلة التشاور الوثيق مع الدول الأعضاء وتحقيق المزيد من الاتساق والتنسيق في عموم العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة في ميانمار. وستعمل المبعوثة الخاصة عن كثب أيضاً مع فريق الأمم المتحدة القطري في ميانمار بشأن طائفة من الأنشطة ذات الصلة بولايتها. إضافة إلى ذلك، سيعمل المكتب في سياق اضطراره بولايته في شراكة مع مجموعة واسعة من

الجهات الفاعلة، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وستبقى المبعوثة الخاصة أيضا على اتصال وثيق ومنتظم بالدول الأعضاء المهتمة.

رابعا - الآثار المالية المترتبة على المقترحات

10 - تبلغ التكاليف المقدرة للاستمرار في عام 2021 في تقديم المساعي الحميدة للأمين العام وفي إجراء محادثاته المتعلقة بحقوق الإنسان والتحول الديمقراطي والمصالحة في ميانمار، مع إشراك جميع الجهات المعنية، وتوفير المساعدة التقنية من خلال مبعوثته الخاصة، على النحو المطلوب في الفقرتين 21 (أ) و (ب) من مشروع القرار [A/C.3/75/L.34](#)، ما قدره 1 152 600 دولار، بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين.

11 - وتغطي هذه الموارد مرتب المبعوثة الخاصة (برتبة وكالة أمين عام) ومرتبات رئيس للمكتب (مد-1) وموظفين للشؤون السياسية (1 ف-5 و 1 ف-4) ومساعد واحد (من الرتبة المحلية)، إضافة إلى احتياجات تشغيلية أخرى. وستحصل المبعوثة الخاصة على أشكال أخرى من الدعم الفني تقدمها إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وأشكال أخرى من الدعم الإداري تقدمها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

12 - وقد أدرجت الاحتياجات المذكورة أعلاه في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 للبعثات السياسية الخاصة، في إطار الباب 3، الشؤون السياسية ([A/75/6 \(Sect. 3\)/Add.2](#)).

خامسا - الخلاصة والإجراء المطلوب من الجمعية العامة اتخاذه

13 - في حال اعتماد الجمعية العامة مشروع القرار [A/C.3/75/L.34](#)، سيلزم توفير موارد لعام 2021 قدرها 1 152 600 دولار، بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، وذلك لكي يواصل مكتب المبعوثة الخاصة لميانمار أنشطته.

14 - ويُطلب الموافقة على تلك الموارد اللازمة والاعتمادات في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة للبعثات السياسية الخاصة لعام 2021، في إطار الباب 3، الشؤون السياسية ([A/75/6 \(Sect. 3\)/Add.2](#))، والتي هي معروضة حاليا على الجمعية العامة.